التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

Leading international and Arab experiences in the area of corporate social responsibility

غلاب فاتح[1]، ختيري وهيبة[2]

Ghellab fatih[1], khetiri wahiba[2]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، ghellabf06@gmail.com

[2] جامعة يحي فارس المدية، khetiri.wahiba@gmail.com

تاريخ الاستلام: 03 /2020/04 تاريخ القبول: 02 /2020/06 تاريخ النشر: 30 /2020/06

ملخص:

إن الهدف من هده الدراسة يتمحور حول إبراز أهم التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، حيث نجدها متطورة في الدول المتقدمة، إذ أن منظمات الأعمال في هذه الدول أصبحت تتعامل مع برامج المسؤولية الاجتماعية باعتبارها جزءاً من سياساتها العامة وباعتبارها استراتيجية طويلة الأمد يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار.

في حين يقل الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية، إلا باستثناء فروع الشركات الدولية الكبرى العاملة فيها ولا يختلف الحال كثيراً في الدول العربية، حيث ما يزال موضوع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في طور التبلور والظهور.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، منظمات الأعمال، التجارب الدولية والعربية.

تصنيفات JEL : H11 ,H13 , H54.

Abstract:

The aim of this study revolves around highlighting the most important international and Arab experiences in the field of social responsibility for business organizations, where we fin dit developed in the developed countries, as business organizations where we find them developed countries, as business organizations in these countries have come to deal with social responsibility have come to treat social responsibility programs as part of their public policies and as a long term strategy that must be taken into consideration.

While there is less interest in social responsibility programs in developing countries, except for the faults of the major international companies operating there, the situation is not very different in the Arab countries, as the issue of social responsibility of the private sector is still evolving and emerging.

Keywords: Social Responsibility; Business organizations; International and Arab experiences.

JEL Classification Codes: H11 ,H13 , H54

المؤلف المرسل: ختيري وهيبة، **الإيميل:** khetiri.wahiba @mail.com

1. مقدمة :

من المتعارف عليه علمياً أن المنظمة عبارة عن نظام مفتوح، أي أنها تتأثر وتؤثر بشكل مباشر بكل ما يحدث حولها في بيئة الأعمال التي تتواجد فيها. وهذا يجعلها في أمس الحاجة للتكيف مع كل المستجدات التي تطرأ في قطاع الأعمال، إذ أن تجاهلها للأحداث والضغوطات من شأنه أن يعرض تواجدها في السوق للخطر.

ولعل أهم المتغيرات التي برزت بشكل ملفت مؤخراً، مفاهيم ترتبط بضرورة مراعاة منظمات الأعمال للجوانب الأخلاقية والاجتماعية في نشاطاتها، والدعوة إلى عدم طغيان الهدف الربحي على دورها الاجتماعي تجاه كل الأطراف من ذوي المصالح أو غيرهم في المجتمع.

ولا بد للتعبير عن اهتمام منظمات الأعمال بالبعد الاجتماعي ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهو مفهوم جديد من خلاله تعتبر المنظمة طرفاً فاعلاً ومسؤولاً في البيئة التي تتواجد فيها ومن خلال هذه الدراسة سنعرض بشكل مفصل كل الجوانب المتعلقة بالتأصيل النظري لمفهومي منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية وأهم التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

تقودنا هذه الدراسة إلى طرح الإشكالية التالية: -**ما هي أهم التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال؟**

أهداف الدراسة: من خلال هذه الدراسة نحاول الوصول إلى الأهداف التالية:

- التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من الجانب النظري، خصوصاً وأنها من المفاهيم الإدارية التي تزال بحاجة إلى البحث والدراسة؛
- عرض أهم التجارب الدولية والعربية في مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال؛
- التعرف على أهمية المسؤولية الاجتماعية والدور المهم الذي يمكن أن تساهم به في تحسين صورة المنظمة لاسيما في ظل تزايد واشتداد المنافسة في بيئة عمل جد معقدة؛
- الخروج بتوصيات ونتائج من خلال دراسة البحث؛

أهمية الدراسة: يمكن أن نشتق أهمية هذه الدراسة من النقاط التالية:

- توضيح المفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية، فمن الخطأ الاعتقاد بأنها مجرد هبات ومساعدات مالية تمنحها الشركات على فترات مختلفة للفقراء والمحتاجين. فالمسؤولية الاجتماعية مفهوم أشمل وأبعد من ذلك؛
- تكمن أهمية هذا الموضوع أيضا في محاولة غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتبيان كيفية دمجها في النظام الإداري، كما توضح أهم المكاسب التي تعود لصالح المنظمة في حال تبينها؛
- تماثل طبيعة التخصص مع موضوع المسؤولية الاجتماعية؛

منهجية الدراسة:

بغرض الإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، لكونه منهجاً مساعداً على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد البحث ولكونه المنهج الذي يمتاز بالوصف التحليلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة، تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ومنظمات الأعمال وأهم التجارب الدولية الرائدة في مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية، من خلال الاعتماد على المراجع والكتب والرسائل والأطروحات والمداخلات والمقالات ذات صلة بالموضوع .

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز الأساسية لبناء النموذج الفكري لأي دراسة من خلال الاختبار والتحليل والكشف عن مدى التجانس فيما بينها من خلال النتائج المتوصل إليها، لذلك تم الاطلاع على جملة من الدراسات السابقة التي تصب في صلب موضوع بحثنا كالأطروحات الجامعية وأوراق بحثية وغيرها، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

دراسة الباحث فؤاد محسن حسين الحمدي بعنوان: **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات و انعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة المستنصرية، اليمن: هدفت الدراسة إلى البحث عن مدى التزام المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في اليمن بالأبعاد التسويقية، والتي تعبر عن مسؤوليات المنظمة تجاه المجتمع وانعكاساتها على رضا المستهلك.

كما هدفت أيضا إلى تحديد درجة رضا المستهلك، ومدى تقييمه للأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات تجاه حقوق المستهلك، حيث قام الباحث بتصميم استبانة تضم العناصر السابقة موجهة للمستهلكين، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن درجة التزام المؤسسات عينة الدراسة تجاه المتغيرات التسويقية للمسؤولية الاجتماعية كانت أعلى قليلا من الوسط الفرضي.

- عدم التزام المنظمات بالأسعار المثبتة على المنتجات الغذائية.

دراسة الباحثة ضياقي نوال بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والموارد البشرية**، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، هدفت الدراسة إلى تأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنها نظراً لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله، وعرض عدد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه العمال وأهمية الالتزام بها نظراً لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك، والتعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية الخاصة ومدى الالتزام بها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

-تبني المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية تحقق فوائد عديدة للمجتمع.

- هناك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين فمن واجب المؤسسات أخذها بعين الاعتبار لأنها تحقق أهداف العاملين وتزيد من ولائهم واهتمامهم بالمؤسسة التي يعملون بها تحيق أهداف المؤسسة في ظل المنافسة وتحديات البيئة.

دراسة الباحثة مقدم وهيبة بعنوان: **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الهدف من هذه الدراسة معرفة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في بعض ولايات الغرب الجزائري، حيث تعرضت الدراسة إلى:

- مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم جديد ويعني مراعاة المؤسسة للانشغالات الاجتماعية والبيئية عند أداء أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وفي علاقتها مع المجتمع.

- الخروج بنتائج قطاع الاعمال بالجزائر وتدعوه إلى تبني مثل هذه الممارسات المسؤولة اجتماعياً في العمل الإداري.

- هناك عدة دوافع من شأنها أن تحفز منظمات الأعمال على ممارسة برمج المسؤولية الاجتماعية، لأنها تعزز من سمعة المؤسسة، وأن تحسن من أدائها المالي في الأجل الطويل.

- كما كشفت الدراسة على غياب تبني برامج المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، أغلبها تأخذ طابع الهبات، المساعدات الخيرية والأعمال التطوعية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بعد استعراضنا لبعض الدراسات السابقة والتي تمثل أرضية لموضوع بحثنا الذي يتميز عن سابقيه باعتباره أكثر شمولا وتفصيلاً من خلال إسهامه في بلورة خصوصية مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، ومن ثم إبراز بعض التجارب الدولية والعربية الرائدة فيها، لذلك تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية جديدة استكمالاً للدراسات السابقة.

2. التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل ملحوظ منذ أن بدأ يأخذ مكاناً عام 1950م، حتى أصبح يظهر جلياً في العقد الأخير، مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المنظمات دوراً أكبر تجاه المستهلك والبيئة

التي تعمل فيها، بحيث بدأت المنظمات في إظهار مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكبر جدية في إدارة استراتيجياتها والتقارير الاجتماعية لأصحاب المصالح.

1.2تعريف المسؤولية الاجتماعية:

أوردت الأدبيات عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها:

- فقد عرفها **مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** على أنها:" الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال لتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعمال وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل". (السحيباني، صفحة 04)

-بينما ذهب البعض إلى أبعد من ذلك بقوله: " الدرجة التي يؤدي بها مديرو المنظمة أنشطتهم نحو حماية المجتمع وتحسينه بعيدا عن السعي لتحقيق المنافع الفنية والاقتصادية المباشرة للمنظمة". (البكري، 2001، صفحة 23)

- وعرف **Drucker** المسؤولية الاجتماعية بأنها:" التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا الالتزام لم يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم". (الغالبي، 2008، صفحة 289)

- وفي نفس الوقت طرح **Holmes** وجهة نظر ترى في المسؤولية الاجتماعية:" التزاماً أخلاقياً وإنسانياً وأدبياً تتحمله المؤسسات تجاه المجتمع العاملة به وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشاكل الإسكان وغيرها". (نوال، 2010، صفحة 21)

- أما **1997 BERKOWITZ** فقد حددها في ثلاثة مفاهيم أساسية تمثلت في: (الحمدي، 2014، الصفحات 38-39)

- ✓ **المسؤولية اتجاه تحقيق الأرباح:** وتشير إلى أن مسؤولية المنظمة كانت تتمثل في تحقيق الأرباح للمالكين وحملة الأسهم، وه\ه المسؤولية القاصرة مؤيدة للأفكار **Friedman**.
- ✓ **المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح:** تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين عاملين مجهزين، موزعين.
- ✓ **المسؤولية اتجاه المجتمع:** ويشير إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة والمجتمع ككل، وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات ذات العلاقة مثل جماعة السلام الأخضر، والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الايجابية اتجاه البيئة مثل: التسويق الأخضر. وقد حدد **BERKOWITZ** المفاهيم الثلاثة للمسؤوليات في الشكل التالي:

الشكل 01: المفاهيم الثلاثة للمسؤوليات

المصدر: عبد القادر بريش، زهير غرابة، **دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقي الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012، ص 03.

2.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (**Archie Carroll**) يشير إليها بأربعة أبعاد هي: البعد الاقتصادي، الأخلاقي، القانوني والخيري كما هي موضحة في الشكل أدناه:

الشكل 02: هرم المسؤولية الاجتماعية لِ Carrol

Source: Carroll Archie, **The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders**, Business- Horizons, July. August,p 405.

فالبعد الاقتصاديEconomic يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل عل مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة، أما البعد القانوني Legal يمثل التزام بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال وان تحترمها عادة ما تحددها الدولة، (الربيعي، 2010، صفحة 09) وفي حالة عكس ذلك فأنها تقع في إشكالية قانونية، في حين البعد الأخلاقي Ethical فيفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فأن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرًا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه (سايح، 2011، صفحة 13) وعلى قمة الهرم يوجد البعد الخيري Philanthropic ويرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى. (الأسرج، 2010، صفحة 05)

وتجدر الإشارة إلى أن وجهات نظر الفئات ذات المصلحة الأساسية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفق هذه المكونات الأربعة تتباين من ناحية الأهمية التي تعكس مصلحتها فمثلا يركز المساهمين بالدرجة الأولى على البعد الاقتصادي في حين يركز الزبائن على البعد الأخلاقي أما الموظفين فما يهمهم هو البعد القانوني أما المجتمع المدني فيعطي أهمية كبرى للبعد الخير من المسؤولية (بروال، 2011، صفحة 08)، والتي أوردها Carroll بشكل معادلة كما يوضحها الشكل الموالي.

الشكل 03: المسؤولية الاجتماعية الشاملة

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص 83.

3.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

إن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية يحقق عدة مزايا بالنسبة للمنظمة العمال المجتمع والدولة أهمها: (مبروك، 2009، صفحة 70)

أ-بالنسبة للعاملين:

-إكساب العاملين ثقة أكبر في قدرتهم على العطاء والأداء الجيد للمهام الموكلة إليهم؛

-إكساب العاملين لمهارات أداء اجتماعي عالية وزيادة وعيهم بضرورة حماية البيئة المحيطة ؛

-المساهمة الإيجابية الفعالة في تحقيق أهداف المنظمة و المجتمع بأعلى درجة من الرضا ؛

ب-بالنسبة المجتمع:

لا شك أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية المحلية يساهم بصفة كبيرة في الارتقاء بالمجتمع، وتتجلى أهمية ذلك فيما يلي: (الشعلان، 2010)

- تسعى المنظمة جاهدة إلى البحث عن وسائل لحل المشكلات الاجتماعية ؛

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع ؛

- توفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص

ج-بالنسبة للمنظمة:

تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة فيما يلي: (الرحمان، 1997، صفحة 198)

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين أفراد العمل بصفة عامة خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية من طرف المنظمة؛

- تضفي المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغييرات الحاصلة في المجتمع ؛

د-بالنسبة للدولة:

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها

-تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية؛ (خالد، دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية (دراسة جالة بنك البركة الجزائر)، 2019، صفحة 25)

ويمكن توضيح أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمنظمات الأعمال من خلال الشكل التالي:

الشكل 04: أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمنظمات الأعمال

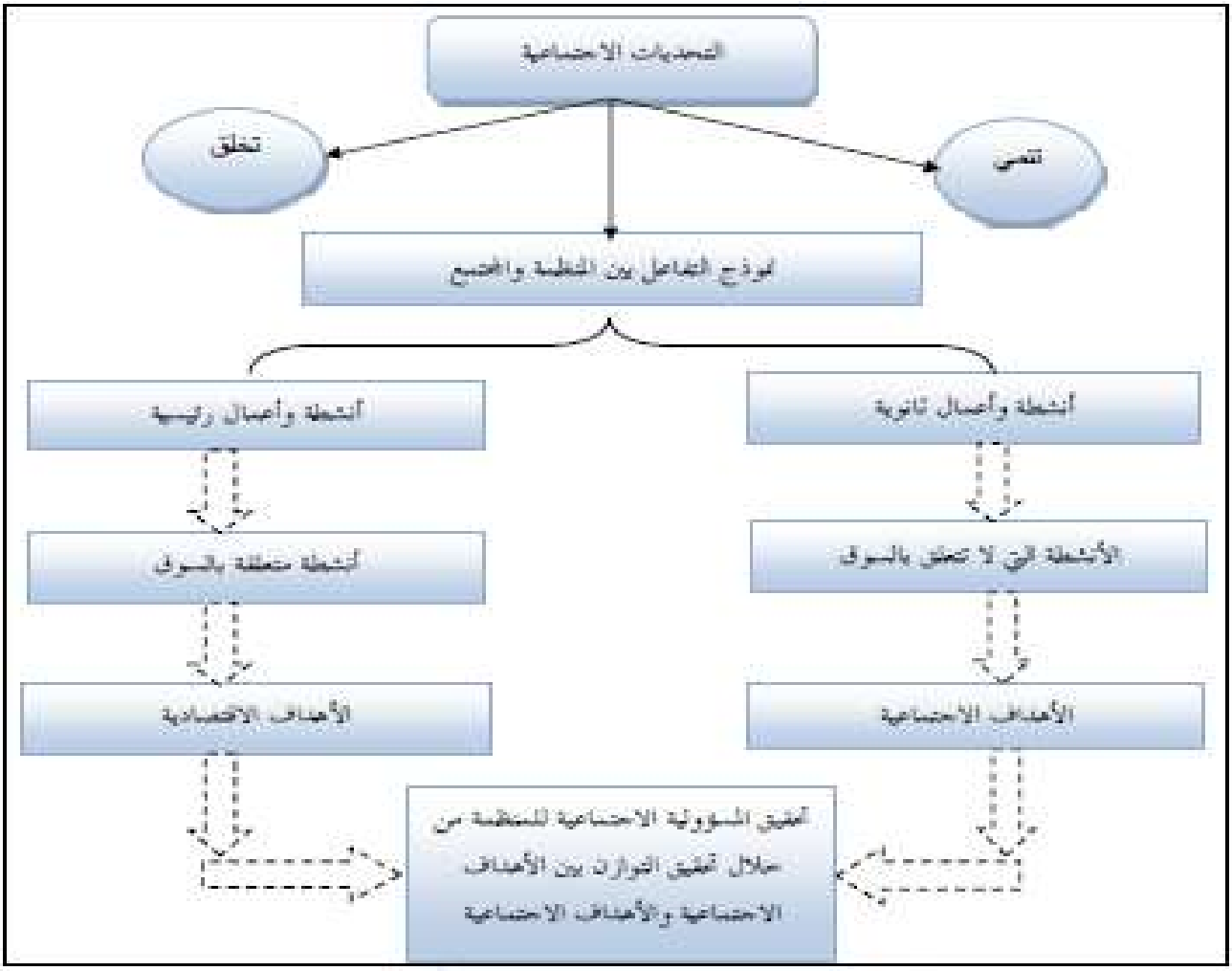

المصدر: محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، الطبعة 01، وفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 23.

3. أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

مسؤولية منظمات الأعمال كثيرة ومتعددة، ويرجع ذلك إلى نظرة المجتمع إلى تلك المنظمات، فالمجتمع ينظر إلى المنظمة على أنها هيئة اقتصادية تهدف إلى انتاج السلع والخدمات وتقديمها بنوعية جيدة واسعار محددة، فنظرة المجتمع إلى منظمات الأعمال قائم على أساس أن المنظمة هي جزء من المجتمع والذي لا يمكن فصله، بحيث أن كل المتغيرات في المجتمع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وغيرها من المتغيرات تؤثر على عمل المنظمات، وينشأ عن العلاقة بين المجتمع والمنظمة ومدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من العناصر والمجالات وغيرها من الأطر المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المنظمة والتي تدخل ضمن القيام بدور المسؤولية الاجتماعية، والتي لابد من الاهتمام بها علمياً وعملياً.

1.3 فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع المنظمات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية، وتشير التجارب الدولية إلى أن أهمية تبني الدور (الحوارني، 2005، صفحة 07) الاجتماعي يتمثل فيما يلي:

أ-تحسين الأداء المالي: حيث أن تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية سيكون مؤثراً من الناحية المالية، فهناك ارتباط حقيقي بين ممارسة النشاطات التجارية المسؤولة أخلاقياً وبين الأداء المالي الجيد للمنظمات، ففي إحدى المؤسسات التي أُجريت سنة 1999م، أكدت أن المنظمات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة فقد فاقت في أدائها المنظمات المثيلة ممن تعلن مثل هذا الالتزام بمقدار 3/2 مرات وهذا بالاعتماد على قياس قيمة الأسهم في السوق.

فكما أشارت دراسة استقصائية لعينة من المديرين بأمريكا أن 82% من المديرين الذين شملتهم الدراسة قد أكدوا على أن الأداء الاجتماعي يسهم في تحسين الأعمال، وفي دراسة أخرى تم الاعتماد على مؤشرات المبيعات والأرباح حيث تبين أن المنظمة التي تبنت مبادئ أخلاقية قد حققت إنجازاً مالياً أفضل من تلك التي لم تتبنى مثل هذه السياسات.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين الأداء المالي والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

الشكل 05: دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة أسعار أسهم المنظمات

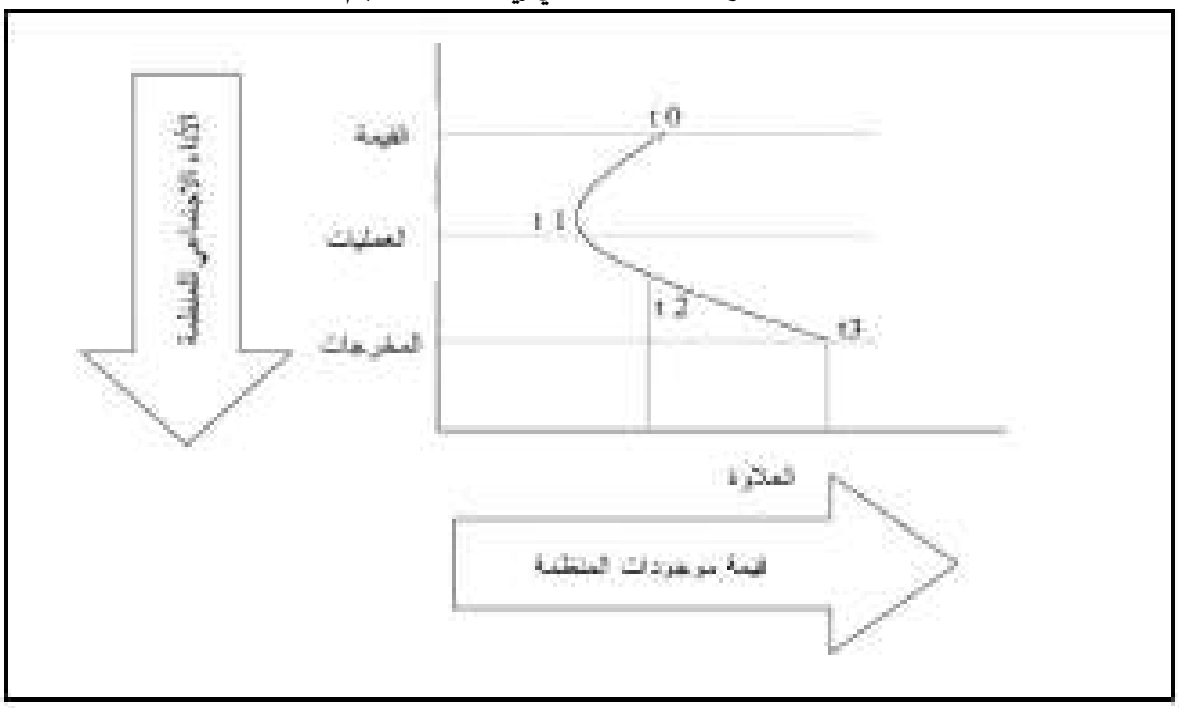

المصدر: فضالة خالد، المرجع السابق، ص 31.

يوضح الشكل رقم (05) أعلاه أن سعر سهم المنظمة يهبط من النقطة t0 إلى النقطة t1 عندما تصل الأخبار حول القيم الجديدة للمنظمات، أسهم المنظمات في السوق ذات التوجه الاجتماعي، ولكن ما أن تبدأ المنظمة في تنفيذ العمليات الجديدة حتى يتم إعادة تغطية سعر السهم عند لنقطة t2 والتي تمثل السعر القديم للسهم، وبعد إنجاز المخرجات فيما بعد تحقيق المنظمة علاوة المسؤولية الاجتماعية ويصل السهم حتى النقطة t3.

ب-تخفيض تكاليف الشغل: هناك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيمائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها، والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الانتاجية وخفض تكاليف التوظيف والتدريب. (لعسل، 2016، صفحة 05)

ج-تحسين سمعة المنظمات ومكانة المنتج: إن المسؤولية الاجتماعية تؤدي إلى تعزيز مكانة المنتج وتقوية سمعة المنظمة ففي المنظمات الحديثة تشكل الصورة القديمة المادية التي تخلق منهج العمل، حيث تحظى باهتمام بالغ من أصحاب المنظمات لأنها من معايير النجاح، فقد أشارت دراسة ميدانية للمنتدى الاقتصادي العالمي لأكثر من 1000 منظمة عالمية، حيث تم توزيع 1500 استمارة على مديري تلك المنظمات وأكد **60%** منهم أن السمعة الجيدة يمكن أن تسهم بنحو**40%** من قيمة الأسهم السوقية للمنظمة، لذا فإن المنظمات تسعى جاهدة للاستفادة من مزايا التميز الأخلاقي في بيئة نشاطها.

ووفقًا لوجهة نظر عدد من الباحثين تبين أن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع ذات العلاقة بالفهم الكلي لدعم سمعة المنظمة والتي حصلت على أكبر نسب من آراء الكتاب والباحثين، والشكل التالي يوضح هذه المكونات. (خالد، المرجع السابق، صفحة 32)

الشكل 06: الأبعاد المشتركة لدعم سمعة المنظمة

المصدر: فضالة خالد، المرجع السابق، ص 32.

د-تعزيز المبيعات وولاء العملاء: إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة، على الرغم من أن منظمات الأعمال التجارية يجب عليها أن تفي في المقام الأول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل: الأسعار، جودة السلع، توفيرها، سلامتها وملاءمتها، فإن الدراسات تظهر تزايد الرغبة في الشراء أو عدم الشراء بسبب بعض المعايير الأخرى المستندة إلى قيم مثل: قلة التأثير على البيئة، عدم استخدام مواد أو مكونات معدلة وراثياً.

هـ-زيادة الانتاجية والجودة: إن الجهود التي بذلتها المنظمات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الانتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

و-زيادة القدرة على جدب الموظفين والاحتفاظ بهم: المنظمات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين دوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب، ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة ولهذا السبب ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل. (العزيز، 2012، صفحة 09)

2.3 مجالات المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية حسب ESTEO إلى ما يلي: (هلالي، 2005، صفحة 55)

أ-مجالات المساهمات العامة: ترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمة المنظمة في تدعيم المنظمات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والامراض والعمل على حل المشاكل الانسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الاسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجددها وفيما يلي الأنشطة الخاصة بمجال المساهمات العامة:

-البذل في سبيل الإنسانية: تدعيم المنظمات العلمية، تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية والهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

-**المواصلات والنقل:** توفير النقل للعاملين.

-**الإسكان:** المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان، إنشاء مساكن للعاملين.

-**الخدمات الصحية:** توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية الصحية.

-**رعاية مجموعة معينة من الأفراد:** المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات ورعاية الطفولة والمسنين.

ب-مجال الموارد البشرية: إعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي وإتباع نظام أجورهم وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المنظمات الأخرى في القطاع، كما يتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المنظمات في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة في المجتمع. (يدوي، 2000، صفحة 81)

أدت التطورات التقنية إلى التأكد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية لذلك تحظى اعتبارات التدريب والتكيف مع طرق الانتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار باهتمام خاص من قبل المنظمات، كما تهتم التشريعات بحماية الموارد البشرية فتحدد سياسات التوظيف وشؤون العاملين، وتنظم معالجة هذه الأمور من حيث الشكل والمضمون، كما تستجيب المنظمات لهذا المجال لما له من نتائج اقتصادية ايجابية، فتحقق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من اخطار المهنة يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الانتاجية، وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال الموارد البشرية:

-**سياسات التوظيف:** توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية.

-**تحقيق الرضا الوظيفي:** منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، إتباع سياسة للترقي تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقي، إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين. المحافظة على الاستقرار للعمالة بالصيانة المستثمرة للمعدات وجدولة الانتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.

ج-مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: يعتبر هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات، فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فإن أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات إذ تخصص المجالس البلدية 20 % من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية.

ويتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال:

-**الموارد الطبيعية:** الاقتصاد في استخدام المواد الخام، الاقتصاد في استخدام مواد الطاقة.

-**المساهمة البيئية:** تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء، تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات.

د-مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة: تتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتجديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء، وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة وبطريقة استخدامها وبحدود المخاطر ومدة الصلاحية.

وعلى ما تقدم يمكن تجديد أهم الأنشطة الخاصة بمجال المنتوج أو الخدمة على النحو التالي:

-**تحديد وتصميم المنتجات:** القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين، تعبئة المنتجات بشكل يؤدي على التقليل من احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

-**تحقيق رضا المستهلكين**؛ وضع بيانات على عبوة المنتج للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية، القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتوج وطرق ومجالات استخدامه، توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتوج. (خامرة، 2007، صفحة 88)

والشكل التالي يوضح مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

الشكل 07: مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

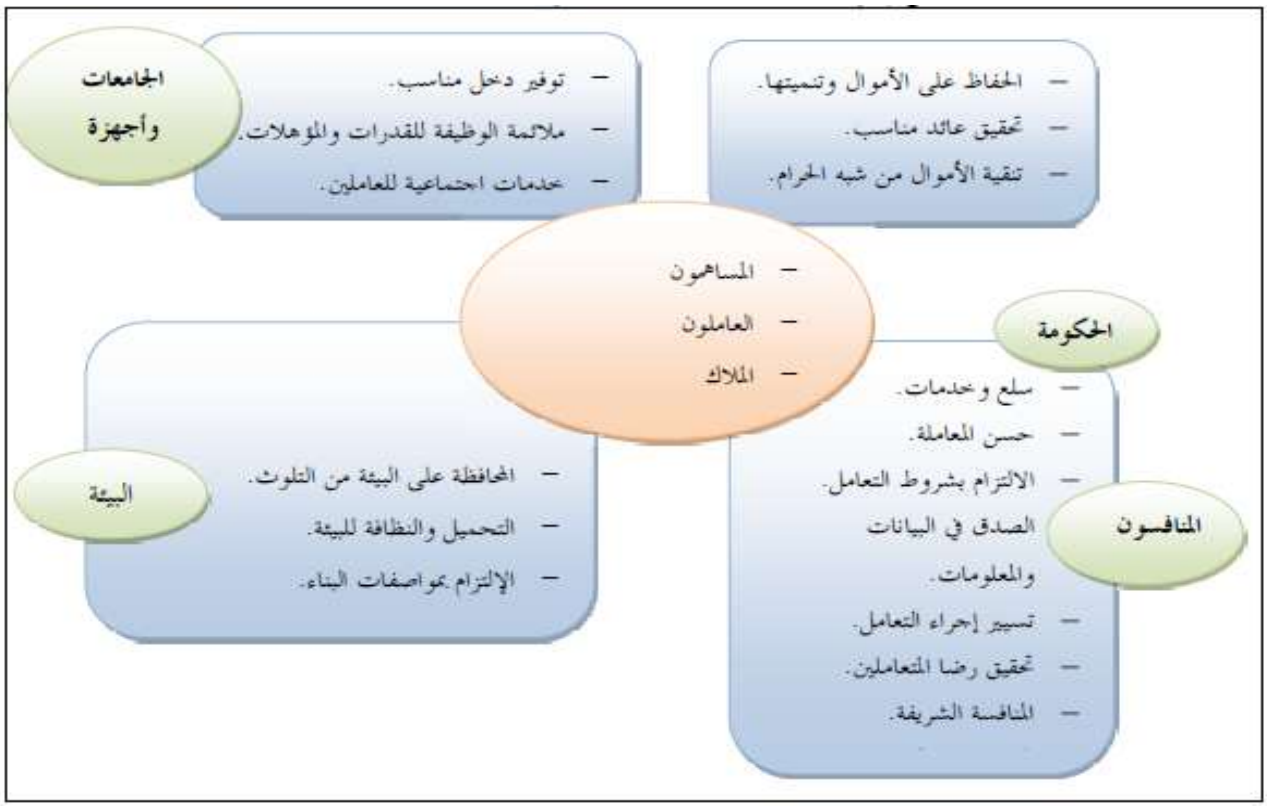

المصدر: محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص 52.

3.3 أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

تعود أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلى بعدين هما: (وأخرون، 2009)

أ-البعد الكلي: يمثل المتغيرات الكلية ونذكر منها ما يلي:

-الكوارث والفضائح الأخلاقية: أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة الاحتباس الحراري، كارثة معمل كارابد في بوبال بالهند الذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، إضافة إلى فضائح الرشوة للشركات العالمية والمخالفات في حق الانسانية.

-الضغوط الشعبية والحكومية والدولية: وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الايجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الانسان.

-التطور التكنولوجي: لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل وتوفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

ب-البعد الجزئي: بمعنى المتغيرات الخاصة بالمؤسسة في حد ذاتها ونذكر مناها ما يلي:

-تغير هدف المؤسسة: إن هدف الربح لم يعد كافياً حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية.

-تغير دور الإدارة: لم تعد الإدارة (إدارة المؤسسة) مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل العملاء والرأي العام والنقابات والممولين.

4. التجارب الدولية والعربية للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

تتفاوت التجارب في مجال المسؤولية الاجتماعية من بلد لآخر، ومن منظمة لأخرى داخل البلد الواحد، ولا شك أن درجة ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية ينتشر بشكل أكبر في الدول المتقدمة لأنها تحوي أكبر منظمات الأعمال العالمية هذه الأخيرة

تملك رؤوس أموال ضخمة وأرباح كبيرة، بالإضافة إلى الخبرة والمهارة في مختلف المجالات الإدارية والتنموية فنجدها تبدع في ابتكار وممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية في كثير من دول العالم.

ونجد في المقابل أن منظمات الأعمال في الدول النامية أقل اهتماماً بمجال المسؤولية الاجتماعية، ونخص بالذكر تلك العاملة في القطاع الخاص، فمن خلال الدراسة سيتم التعرض إلى التجارب الدولية والعربية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

1.4 التجارب في بعض الدول المتقدمة في مجال المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من التجارب في مجال المسؤولية الاجتماعية بالدول المتقدمة نذكر منها:

أ-تجربة ألمانيا: كانت بداية موضوع المسؤولية الاجتماعية في ألمانيا من خلال التركيز على حماية البيئة، فالمفهوم الانجلوساكسوني للمسؤولية الاجتماعية لم يصل ألمانيا إلا في نهاية التسعينات، وصار موضوعاً متداولا بشكل كبير من قبل السلطات العمومية والمجتمع. حيث يعتمد الاقتصاد الألماني على مفهوم الاقتصاد الاجتماعي الذي يتيح للحكومة التدخل في عالم الأعمال وفي شؤون المنظمات ومن المألوف في ألمانيا أن تقوم السلطات العمومية بإعداد التوجيهات للمنظمات، وضمان حماية حقوق العاملين. كما أن النسيج الاقتصادي الألماني يعكس علاقات جد منظمة بين أصحاب المصلحة. (travail, 2003, p. 33)

وعلى مستوى السلطات العمومية، اهتمت الوزارة الفدرالية للتوظيف والأعمال الاجتماعية بكل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحكومة على صيانة مفهوم شفاف وواضح للمسؤولية الاجتماعية ووضع منتدى متعدد الأطراف كما وضعت وزارات البيئة والتعاون والنمو الاقتصادي توجيهات ومبادرات تتعلق بما يلي: (Conseil des barreaux de L'Union Européenne (CCBE), 2008, p. 08)

-المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بالتركيز على التوجه بالتركيز على التوجه البيئي (2006)، لتنمية المستدامة في المنظمات أدوات الإدارة المساعدة في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية (2007)؛

-مائدة مستديرة لصياغة مدونة سلوك منظمات الأعمال الألمانية التي تعمل في الدول النامية؛

-وألزمت الحكومة الألمانية منظمات الأعمال الكبيرة بضرورة تضمين المؤشرات غير المالية في تقاريرها السنوية واحترام المعايير البيئية والاجتماعية؛

ب-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: استحدثت المملكة المتحدة وزارة للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، ولها دور بارز في تشجيع وتنمية برامج المسؤولية الاجتماعية، وتعمل الوزارة على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية في الإدارات والهيئات المختلفة. وتعتبر المملكة المتحدة مقراً لمنظمتين هامتين تهتمان بالمسؤولية الاجتماعية، وهما مبادرة الأعمال التجارية في المجتمع المحلي وهي منظمة غير ربحية، أعدت مشروعاً للإبلاغ عن تأثير الشركات على المجتمع يتألف من 55 مؤشراً، ويشارك فيها 700 مؤسسة، أما المنظمة الثانية فهي معهد المسائلة الاجتماعية والأخلاقية وهدفه التشجيع على الممارسات الأخلاقية في مجال المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية ومراجعة الحسابات والإبلاغ. (Michel Doucin, 2010, p. 33)

وفيما يلي أهم سياسات المملكة المتحدة في مجال المسؤولية الاجتماعية:

الجدول 01: أهم سياسات المملكة المتحدة في مجال المسؤولية الاجتماعية

السنة	سياسات المسؤولية الاجتماعية في المملكة المتحدة
2000	إطلاق مشروع الكشف عن الكربون، والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطلاق المبادئ الطوعية لحماية أمن العمال، وهي تحدد قواعد السلوك للمنظمات العاملة في بيئة غير آمنة.
مارس 2000	عينت الحكومة البريطانية وزيراً مسؤولاً عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، بحيث يكون دور هذه الوزارة خلق بيئة تشجع الشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
جويلية 2000	اعتماد لوائح تنظيمية لإضفاء المزيد من الشفافية على صناديق المعاشات التقاعدية.
مارس 2001	نشرت الحكومة ثلاثة تقارير حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، حددت من خلالها السياسة التي تنتجها مستدلة على ذلك بأمثلة من المبادرات لدعم ممارسات الأعمال المسئولة.
2003	إطلاق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستراتيجية في إطار اتفاقية مع مجموعة الثمانية.
2004	أطلقت الحكومة أكاديمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات لتطوير المهارات والخبرات.
2005	نظمت السلطات العمومية كجزء من مسؤوليتها في إطار رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، مؤتمراً حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والقطاع المالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة.

ج-تجربة فرنسا: فرنسا أكثر نشاطاً فيما يتعلق بالشق التشريعي للمسؤولية الاجتماعية، حيث يتميز واقع المسؤولية الاجتماعية في فرنسا بوجود أجهزة مختصة ومتوافقة مع آليات مؤسسية تعزز التشاور والحوار الاجتماعي، بهدف تنظيم إطار شرعي ومؤسسي للمسؤولية الاجتماعية. ويمكن الاستشهاد بقانون 15 ماي 2001 بخصوص التعديلات الاقتصادية الجديدة ويلزم هذا القانون المنظمات التي تم قبول أوراقها المالية التداول في البورصة يلزمها بأن تأخذ بعين الاعتبار في تقريرها الإداري الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

وتم إعداد مشروع قانون يتعلق بالالتزام الوطني تجاه البيئة تم عرضه في سنة 2009. وهو يركز على أهمية أن تكشف المنظمات عن الآثار التي تتسبب فيها نشاطاتها بيئياً واجتماعياً، ويوجد حالياً مؤشرين مهمين في فرنسا، هو معيار (**SD 21000**) الفرنسي والذي أعلن عنه في سنة 2003 من طرف جمعية التوحيد القياسي، والذي يدعو إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، المؤشر الثاني هو (L'AFAQ 100 NR) صادر عن AFNOR في سنة 2007، وهو يعرض معاييراً لكيفية تطوير أداء المنظمة تجاه مسؤوليتها الاجتماعية، ويلخص الجدول الموالي أهم المبادرات التي قامت بها فرنسا في مجال المسؤولية الاجتماعية. (Huet, 2006, p. 05)

الجدول 02: أهم المبادرات التي قامت بها فرنسا في مجال المسؤولية الاجتماعية

سياسات المسؤولية الاجتماعية في فرنسا			
التشريعات والقوانين	**الأجهزة المؤسسية والعمومية لتعزيزومراقبة احترام المسؤولية الاجتماعية**	**الشهادات والمعايير**	**مبادرات المنظمات غير الحكومية**
-إصلاح قانون الأسواق العامة في 2006، بجعله يأخذ بعين الاعتبار لسياسات التنمية المستدامة؛ -قانون 15 ماي 2001 بخصوص التنظيمات الاقتصادية الجديدة Loi NRE والذي يدعو الشركات إلى مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد تقاريرها الإدارية؛ -قانون 2001/07/17 والذي تم بموجبه إنشاء الصندوق الاحتياطي للمتقاعدين، ويلزم هذه القانون المجلس التنفيذ لهذا الصندوق بمراقبة السياسة العامة لهذا الصندوق	-الهياكل العمومية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية: المجلس الوطني للتنمية المستدامة (2003)؛ -مشروع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة (2009-2012)، نادي التنمية المستدامة للهيئات والمؤسسات العمومية (2006)، الوكالة الحكومية الفرنسية للمساعدة على التنمية (2007)؛ -هيئات عمومية مكلفة بمراقبة احترام التزامات المسؤولية الاجتماعية: نقطة الاتصال الوطنية (مكلفة بمتابعة تطبيق مبادرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي)؛	-معيار المساواة المهنية (2004)؛ -الترتيب (Vigéo): تقييم منظمات الأعمال التي تدمج المعايير الاجتماعية والبيئية (2002)؛	-الدليل المنهجي (SD **21000**): دليل يوضح للمنظمات كيفية دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في استراتيجية وإدارة الشركة؛ -مرصد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات: يضم 80 منظمة وهدفه جمع المعلومات عن المسؤولية والاستثمار المسؤول اجتماعياً؛ -التزام الجمعية الوطنية لمراجعي الحسابات بمراجعة الحسابات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ومعرفة ما إن كان لها أثر على الأداء البيئي؛

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة.

د-التجربة اليابانية: كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ألمانيا، أصبحت اليابان تهتم بالمسؤولية الاجتماعية، ابتداء من منصف 1990 بدأ عدد متزايد من المنظمات اليابانية في تطوير نظم الإدارة البيئية للحصول على شهادة الايزو **ISO 14001**. وبحلول أواخر 1990 بدأ مصطلح الإدارة البيئية ينتشر في المنظمات اليابانية، وبدأت بإعداد التقارير البيئية للكشف عن جهودها في مجال الإدارة البيئية.

وقد تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات اليابانية، ففي مارس 2003 نشرت منظمة (**Japan Association of Corporate Executives**) تقريراً عن المسؤولية الاجتماعية، اظهر قدراً من الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية لدى المنظمات اليابانية، كما أطلق اتحاد الأعمال الياباني وهو أكبر رابطة تجارية نقاشات حول إدارة المسؤولية الاجتماعية في 2003، وتضم اليابان أكبر عدد من الشركات التي تنشر تقاريرها وفقاً لمبادئ المبادرة الإبلاغ العالمية.

وهناك ثلاثة مقاربات نظرية اندمجت لتشكل النموذج الياباني للمسؤولية الاجتماعية، هذه المقاربات تقوم على ثلاث أسس هي: الأخلاق، أصحاب المصلحة والاستدامة. (وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري)، 2014، صفحة 203)

الشكل 08: المقاربات الثلاثة للنموذج الياباني للمسؤولية الاجتماعية

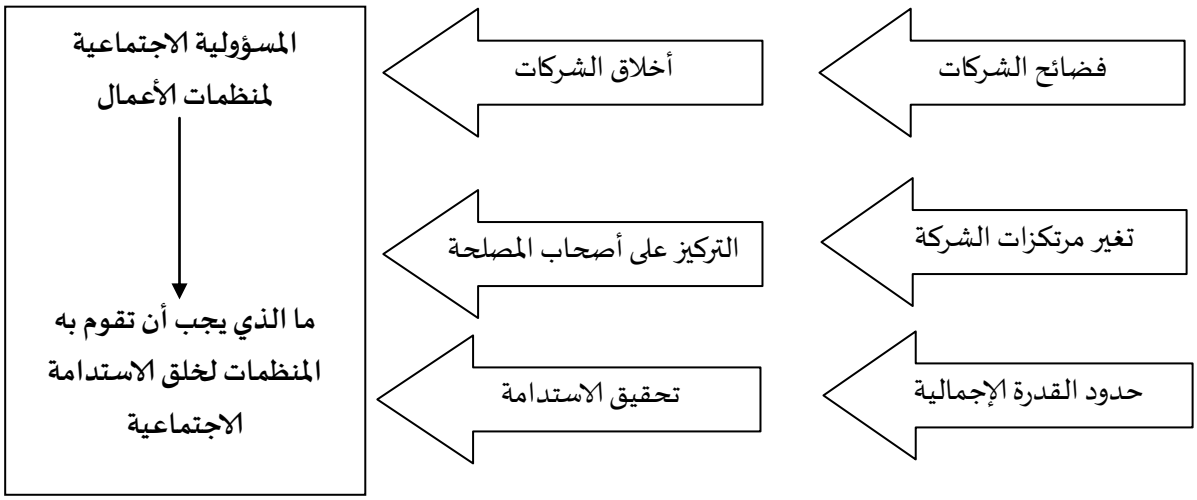

المصدر: مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص 203.

2.4 التجارب في بعض الدول النامية في مجال المسؤولية الاجتماعية:

يقل اهتمام منظمات الأعمال المحلية في الدول النامية بكثير من المواضيع التي تعتبر جوهرية في الدول المتقدمة مثل: حماية البيئة، حماية حقوق العاملين، تحسين نوعية الحياة، المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تزال المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في الاقتصاديات الناشئة في مراحلها الأولى ولا وجود للآليات المناسبة لضمان ممارسة المسؤولية الاجتماعية، إلا باستثناء بعض الممارسات الخيرية لبعض منظمات الأعمال.

وعند الحديث عن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في الدول النامية، نميز بين جانبين: الجانب الأول يتعلق بالممارسات الحكومية وممارسات المنظمات المحلية للمسؤولية الاجتماعية، أما الجانب الثاني يتعلق بممارسة المسؤولية من طرف الشركات متعددة الجنسيات، حيث كثيراً ما تضطلع هذه الأخيرة بممارسة المسؤولية الاجتماعية في البلدان النامية التي تعمل فيها. غير أننا سنركز من خلال التجارب التالية على مساهمة منظمات الأعمال المحلية في الدول النامية. (وهيبة، نفس المرجع، صفحة 204)

أ-تجربة الصين: كغيرها من الدول ماتزال الصين تبذل جهوداً حثيثة في سبيل نشر ممارسات المسؤولية الاجتماعية، ومن المعروف أن هذه الممارسات غالباً ما تتم بمشاركة وتدخل السلطات العمومية وإشرافها، ومن أهم مبادرات الصين في مجال المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

الجدول 03: أهم مبادرات الصين في مجال المسؤولية الاجتماعية

السنة	مبادرات المسؤولية الاجتماعية في الصين
2000	-عقد في الصين عام 2002 العديد من المؤتمرات المتعلقة بالمسؤوليات المنظمة تجاه المجتمع؛
2005	-تأسست في بكين في أواخر عام 2005 رابطة المنظمات الصينية لأداء المسؤوليات تجاه المجتمع، التي أصدرت لائحة بمعايير تلك المسؤوليات هي الأولى من نوعها في الصين، وقد عقدت بعد ذلك العديد من الندوات والاجتماعات حول هذه الموضوع؛
2006	أعلن نائب وزير التجارة الصيني في مؤتمر قمة الشركات العابرة للقارات لعام 2006 أن السلطات العمومية الصينية بصدد وضع معايير مسؤولية المنظمات الصينية تجاه المجتمع، وناشد المنظمات لتنهض بمسؤوليتها الاجتماعية، وتعطي وزارة التجارة أولوية لهذه العمل في إطار تعديل نمط نمو التجارة الخارجية للصين؛
/	بادرت المنظمات الصينية الكبرى على غرار العديد من المنظمات الدولية إلى تحمل المسؤوليات تجاه المجتمع فوضعت منظمة **(Shanghal Baoshan)** للحديد والصلب تقرير المسؤولية البيئية، كما أن المنظمة الصينية العامة للنفط البحري والشركة الوطنية للتنمية والاستشارات وشركة الصين للحاويات أدرجت المسؤولية الاجتماعية ضمن قائمة المهمات الإدارية؛

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة.

ب-تجربة بنغلاديش: ظهرت ممارسات المسؤولية الاجتماعية في بنغلاديش في شكل أنشطة خيرية منذ زمن طويل، وحتى الآن فإن معظم المنظمات في بنغلاديش هي منظمات عائلية يشارك ملاكها في اعمال التنمية في المجتمع على شكل صدقات، في ظل غياب أي سياسة محددة بشأن هذا النوع من الإنفاق، كما أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة تندرج نشاطاتها في إطار القطاع غير الرسمي والذي يتميز بغياب الهيكل الإداري والموارد اللازمة لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية.

وتعتبر المناقشات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في بنغلاديش جديدة نسبياً، غير أنه من الصعب تجاهلها، وبشكل عام فإن كلا من ممارسات حقوق العمال والإدارة البيئية والشفافية والحكومة في بنغلاديش ليست مرضية، بسبب ضعف تنفيذ القوانين وعدم كفايتها وغياب الضغط الممارس من المجتمع المدني وجماعات الضغط غير أن هناك ضغوط حالية تمارس على المنظمات المصدرة لإلزامها معايير بيئية ومعايير الصحة عند تصدير منتجاتها للاتحاد الأوروبي وأمريكا. (Miyan, 2006, pp. 08-09)

ونظراً لعدم وجود التزام يفرض على منظمات الأعمال تقديم تقرير بشأن المسؤولية الاجتماعية، فإن غالبية تقارير المنظمات تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بهذا الخصوص، وعلى الرغم من ذلك تضطلع بعض المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية على المستويات المحلية في إطار السياسة العالمية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات في مجال المسؤولية الاجتماعية. (وهيبة، المرجع السابق، صفحة 205)

ج-تجربة شيلي: تلعب شيلي دوراً هاماً في تطوير معايير العمل المختلفة وشهادات الايزو لمرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية. كما تقوم بالتنسيق مع المبادرة العالمية للتقارير من أجل استحداث آلية خاصة لإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصغيرة والمتوسطة خاصة في قطاع الصناعة، وقد ركزت تجربة شيلي في مجال المسؤولية الاجتماعية على الممارسات الجيدة في سوق العمل مما اكسبها تأييداً كبيراً من مختلف قطاعات المجتمع. ومن أهم المبادرات التي تبنتها الشركات في شيلي مبادرة الانتاج الانظف وتطبيق أفضل الممارسات الإنتاجية في قطاع الزراعة، وتطبيق برامج مشتركة في مجال التدريب المهني بين القطاعين الخاص والعام. كم شملت برامج المسؤولية الاجتماعية البرامج البحثية في الجامعات وغيرها من البرامج الصحية والتعليمية. (فؤاد، 2008، صفحة 18)

3.4 التجارب بعض الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من التجارب في مجال المسؤولية الاجتماعية ببعض الدول العربية نذكر منها:

أ-تجربة الأردن: على الرغم من أن النشاط البحثي الأكاديمي المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مزهر بشكل كبير في الأردن، إلا أن الممارسة العملية لهذا المفهوم لا تزال محدودة بين الشركات الأردنية بالرغم من بروز العديد من الجهود في هذا المنحى، حيث عقد أول ملتقى للمسؤولية الاجتماعية في الأردن عام 2007 وكان يهدف إلى تفعيل الوعي العام بين القطاعين (العام والخاص) في المملكة بأهمية تبني نهج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، في ظل التغيرات المتلاحقة التي تشهدها الأردن على الصعيدين (الاقتصادي والاجتماعي) كما أطلق المؤتمر الوطني الأول للمسؤولية الاجتماعية مشروع بناء المنتدى الأردني لمسؤولية الشركات الاجتماعية، وذلك بهدف نشر ثقافة مواطنة الشركات، والممارسات الأفضل للمسؤولية المجتمعية، وقد تم إطلاق هذا المنتدى في عام 2011، وتتمثل أهدافه في النهوض بدور القطاع الخاص وتشجيع ممارساته الاجتماعية المسؤولة وتنسيق جهوده، إضافة إلى سعي المنتدى لبذل جهد تنسيقي لإظهار الأولويات في مجال العطاء الاجتماعي وتجنب التكرار والازدواجية والتوظيف الأفضل للموارد، كما يهدف المنتدى إلى رصد ومواكبة المعلومات والتقارير عن الممارسات الاجتماعية المسؤولة سواء لدى الشركات الخاصة أو مؤسسات القطاع العام والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، مع إمكانية إصدار تقرير سنوي عن حالة المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الأردنية.

ودائماً في سبيل تطوير الممارسات المسؤولة في المجتمع صدر مؤخراً عام 2011 تقرير عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن بعنوان " المسؤولية المجتمعية للشركات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن"، عرض هذا التقرير مقترحاً لتنظيم أدوار المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمنظمات الأهلية من خلال تأسيس تنسيقية تقوم على الربط بين حاجات المجتمعات المحلية المدروسة من قبل الجهات الحكومية، وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وبين المبادرات الاختيارية التي تقبل بها الشركات ومؤسسات الأعمال والجمعيات الأهلية من جهة، والدور المناط بمؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى لخدمة المجتمع والبيئة المحلية. (زايري، الشركات الاجتماعية للشركات: أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية، صفحة 187)

ب-تجربة المملكة العربية السعودية: تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية وقد قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال، ولا شك أن الرصيد الثري من المنطلقات الدينية يعتبر الانطلاقة الهامة التي مهدت لازدهار ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

فالشركات السعودية لم تقتصر في المجال الخير والتطوعي المرتكز على الثقافة الدينية، غير أنه مع الوقت لم تعد هذه الأعمال الخيرية كافية لتحقيق التنمية، وبدأ الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

ومع نمو القطاع الخاص بدأت تتبلور ثقافة المسؤولية الاجتماعية بشكل أكثر تنظيماً ودل على ذلك الكثير من البرامج والخطط والمبادرات منها: الحملات الوطنية التوعوية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع سواء تلك التي تهتم بترشيد الاستهلاك أو التي تهتم بالتثقيف الصحي أو الحملات التوعوية بخصوص القوانين المرورية أو النظافة أو الاهتمام بالبيئة بالإضافة إلى كراسي البحث العلمي التي تقدم بها عدد من مؤسسات القطاع الخاص بالتعاون مع الجهات الوطنية من أجل الإسهام في الارتقاء بالمخرجات التعليمية في خدمة المجتمع، بالإضافة إلى برامج التدريب والتوظيف التي تتبناها شركات كبيرة مشهود لها بخدمة المجتمع على امتداد سنوات، كما استثمرت من الشركات في المجالات التي تلبى طموح الشباب، وتناسب مؤهلات كثير منهم. (الصيرفي، المرجع السابق، الصفحات 24-25)

وعند الحديث عن سبل تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية في المملكة السعودية، فإن هذا يقودنا حتما للحديث عن دور الغرفة التجارية الصناعية للرياض في تعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية، حيث قامت الغرفة في السنوات الأخيرة بتوفير متطلبات أداء المسؤولية الاجتماعية سواء من جانبها بشكل مباشر أو من خلال شركات القطاع الخاص وبدأت بتنفيذ برنامج عمل يسمى "المسؤولية" يستهدف توفير الجوانب التوعوية والتثقيفية والتخطيطية والتنظيمية لتنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية ومن أهم الانجازات المحققة في هذا المجال. (الحارثي، 2009، الصفحات 13-14)

الجدول 04: انجازات المملكة العربية السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية

الرقم	الانجازات المحققة من طرف المملكة العربية السعودية
01	تنظيم أول ملتقى للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المملكة عام 2006، تناول هذا الملتقى مفهوم وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية واستراتيجياتها في منظمات الأعمال الكبرى.
02	إنشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية: المرجعية لأنشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المنظمات لتنمية المجتمع وتلبية حاجاته، يختص باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص.
03	إنشاء لجنة تنفيذية بالغرفة للمسؤولية الاجتماعية: تتولى هذه اللجنة إعداد الدراسات حول برامج اقتصادية واجتماعية مستدامة يستعان بها في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وإعداد دليل إرشادي باحتياجات المجتمع من برامج المسؤولية الاجتماعية.
04	تبني جائزة الغرفة للمسؤولية الاجتماعية (جائزة المسؤولية الاجتماعية): تبنت الغرفة جائزة المسؤولية الاجتماعية والتي ستتيح استيعاب البرامج المميزة التي تتبناها منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال، وتتكون الجائزة من وثيقة منح الجائزة وتحل اسم الغرفة وشعار الجائزة واسم الفائز ومبررات المنح وهدية تذكارية.
05	إعداد دليل إرشادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
06	إنشاء قاعدة بيانات لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
07	التنسيق مع الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من تجاربها وتعميمها.
08	إبرام اتفاقيات تعاون لتبادل الخبرات بين مختلف الغرف التجارية الصناعية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة.

ج-تجربة الإمارات العربية المتحدة: تضاعفت التدابير ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة بصورة ملحوظة، بلغت تلك التدابير في العام الحالي 2010 ذروتها نحو تطبيق مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة العشرة في ضوء النهج الاستراتيجي الذي ارتأت الحكومة المضي فيه. (زايري، المرجع السابق، صفحة 185)

الجدول 05: أهم المبادرات المنجزة من طرف الإمارات المتحدة

السنة	المبادرات المنجزة من طرف الإمارات المتحدة
01 مارس 2010	كشف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، النقاب عن استراتيجية الإمارات الوطنية 2011-2013 وقد تصدرت المسؤولية الاجتماعية الأولويات السبعة لتلك الاستراتيجية.
06 فبراير 2010	أقر مجلس الوزراء الإماراتي رؤية الإمارات الوطنية 2021، وحرص على أن تعتلي المسؤولية الاجتماعية ركائزها الأساسية.
23 فبراير 2010	أعلنت مبادرة "زايد العطاء" عن تأسيس أكاديمية الإمارات للمسؤولية الاجتماعية في العاصمة أو ظبي لتكون الأولى من نوعها في الوطن العربي، ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص وتبنيه البرامج التنموية، الاجتماعية، الاقتصادية في المجالات الصحية والتعليمية والبيئية الثقافية للفئات المحتاجة من شرائح وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.
/	تأسيس أكاديمية الإمارات للمسؤولية الاجتماعية في العاصمة أبو ظبي، في بادرة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي، في إطار الجهود التي تبذل لترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ما بين مؤسسات الدولة وبالأخص القطاعات الخاصة، حيث تركز الأكاديمية على عقد دورات وبرامج تعليمية وتدريبية متخصصة تتناول اساسيات ومعايير ومبادرات المسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات المؤسسات المختلفة في هذا الجانب، ولا شك في أن ذلك من شأنه أن يعزز ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين أفراد المجتمع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة.

كما احتلت الإمارات المرتبة الأولى على المؤشر العربي للتنافسية المسؤولة في سنة 2009 ما يعكس التزام الدولة بالممارسات المسؤولة والمستدامة، حيث تظهر أن ممارسات الأعمال المسؤولة في الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز القدرة التنافسية وتطوير القوى البشرية والابتكار.

كما أن الإمارات كانت قد أسست من قبل مركز أخلاقيات الأعمال الذي أطلق في غرفة تجارة وصناعة دبي عام 2004 وهو يعتبر المركز الأقدم والأهم من نوعه في الإمارات، نظراً لدوره البارز في الترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للأعمال حيث يشجع أعضاء الغرفة على تطبيق ممارسات الأعمال المسؤولة التي تسهم في تعزيز أداء مؤسساتهم وقدراتهم التنافسية.

د-تجربة جمهورية مصر العربية: بدأت مصر في السنوات الأخيرة سعيها إلى التقدم بخطوات ايجابية وعملية في مجال تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية، ولعل من أهم السياسات التي تم تحقيقها في ها الصدد. (زايري، نفس المرجع، صفحة 184)

الجدول 06: أهم السياسات المحققة من طرف جمهورية مصر العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية

الرقم	السياسات التي تحققها جمهورية مصر العربية
01	قيام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبالتعاون مع مكتب الميثاق العالمي ومركز المديرين المصري بتأسيس المركز المصري لمسؤولية الشركات، لكي يصبح هذا الكيان الجديد دعامة وطنية رئيسية لوضع استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النماذج الفعالة والناجحة.
02	إطلاق المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات لتكون مصر أول دولة عربية وافريقية تقوم بتطبيق هذا المؤشر والثانية على المستوى العالمي بعد الهند، ويندرج تحت هذا المؤشر 30 شركة مقيدة بالبورصة وينتظر أن ساهم في زيادة روح المنافسة بين الشركات في إطار احترام قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات بقواعدها الأربعة (احترام حقوق البيئة، احترام حقوق الانسان، احترام حقوق العاملين والبعد عن أي معاملات بها شبهة فساد)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة.

5. خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة تم الاعتراف أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ليس مفهوماً وليد الصدفة بل هو وليد بيئة الأعمال الراهنة. حيث تطور هذا المفهوم في ظل تغافل منظمات الأعمال عن واجباتها تجاه المجتمع والبيئة وباقي أصحاب المصلحة، وانشغالها بكيفية جمع الأرباح، فظهرت مجموعة من الأفكار التي تنبه إلى دور المنظمات في التنمية الاقتصادية وفي حل مشكلات المجتمع، وفي حماية البيئة، وتبين الكثير من منظمات الأعمال ممارسات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

هناك علاقة متبادلة بين قطاع الأعمال والمجتمع، حيث أن المجتمع يمثل صمام الأمان لضبط وقياس مدى نوعية تأثير قطاع الأعمال على خطط وبرامج التنمية المستدامة، وهنا يكمن الدور الأخلاقي لقطاع الأعمال من خلال ضمان استدامة العقد الاجتماعي بينه وبين مختلف اطياف المجتمع.

النتائج الدراسة: في نهاية الموضوع وعقب هذا التحليل، يمكننا التطرق إلى جملة من الاستنتاجات التي نراها ضرورية ومفيدة في هذا الشأن:

-أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات يحتل حيزاً ومكانة هامة على جميع الأصعدة والمجالات، ويحظى باهتمام منظمات الأعمال لكونه يعمل على تحسين المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، لكن بالرغم من ذلك إلا أنه في وقتنا الراهن فإنه لا يوجد اتفاق على تحديد تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية؛

-إن دمج المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال هي عملية تحتاج إلى إدارتها استراتيجيا، ذلك لأن المسؤولية الاجتماعية هي في الأصل ناجمة عن قرار يتعلق بالسياسة العامة للمنظمة؛

-تشمل برامج المسؤولية الاجتماعية ثلاث أبعاد هي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، فالمشاركة ببرامج تغطي هذه الأبعاد الثالثة يعتبر مثالياً للوصول إلى منظمة مسؤولة اجتماعياً؛

-تنحصر معظم جهود الشركات العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم، دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام، يضاف إلى المشكل مشكل آخر هو قلة الخبرات والكفاءات للشركات العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

الاقتراحات والتوصيات: يمكن تلخيص أبرز الاقتراحات والتوصيات التي نلاحظ أنها مهمة وضرورية والمتمثلة فيما يلي:

-تبني تعريف محلي واضح للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال (المؤسسات الاقتصادية) متفق عليه، من أجل أن يتم تحديد طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية بشكل صحيح، وصياغة استراتيجية واضحة في هذا المجال؛

-تنظيم دورات تكوين لرجال الأعمال لتعريفهم بالمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية؛

-إنشاء قاعدة بيانات لأداء المسؤولية الاجتماعية من بين محتوياتها معلومات عن الراغبين في المشاركة والجهات المرجعية للتنسيق والمشورة، والتجارب والخبرات الممكن تبادلها؛

-تقديم حوافز للمنظمات التي تقوم بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية مثل: الإعفاءات الضريبية، الأولوية في المناقصات،

-الاستفادة من برامج التأهيل مجاناً وغيرها من التسهيلات الأخرى؛

-ضرورة تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب والجدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية؛

-إنشاء موقع الكتروني يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يتناول كل المعلومات المتعلقة بممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية، ويشكل قاعدة معلومات مرجعية للعديد من المؤسسات الاقتصادية؛

-ضرورة العمل على بعث الوعي العام عبر المؤتمرات والندوات وورش العمل ووسائل الإعلام بشأن المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛

6. قائمة المراجع:

01-Conseil des barreaux de L'Union Européenne (CCBE) (La responsabilité des entreprises et le role de la profession Européens: guide à L'attention des avocats Européens juin 2008).

02-Doucin, M. (2010). Etude des politiques volontaristes menées par les Etats en matiére de Responsabilité sociale des entreprises dans 17 pays européens (UE16+Norvége). Paris: Un rapport publié par le ministére de Ministére des Affaires Etrangéres et Européennes.

03-Huet, C. d. (2006, April 20). démarche stratégique pour une formation de décideurs responsables,. Alliances pour la resppnsabilité sociale et environnement, version V2.

04-Michel Doucin, E. d. (2010). Paris: Un rapport publié par le ministére de Ministére des Affaires Etrangéres et Européennes.

05-Miyan, M. (2006). Dynamics of Corporate Social Responsibility-Bangladesh Context. International University of Business Agriculture and Technology. Bangladrsh.

06-travail, F. e. (2003). La responsabilité sociale des entreprises et les conditions du travail. Irlind .

06-أحمد عبد الكريم عبد الرحمان. (1997). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجالاتها، معوقات الوفاء بها (دراسة ميدانية تطبيقية). مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 02.

07-الطاهر خامرة. (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير. الجزائر، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

08-المرجع السابق.

09-المرجع ن.

10-أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز. (2012). الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال. الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال المسؤولية الاجتماعية. الجزائر: جامعة بشار.

11-بن عيشي بشير وأخرون. (2009). المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة. الملتقى العلمي الدولي الأول حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة. الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

12-بومدين بروال. (2011). دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات. الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة (دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية). الجزائر: جامعة سعد دحلب بالبليدة.

13-ثامر ياسر البكري. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

14-حسين الأسرج. (فبراير, 2010). المسؤولية الاجتماعية للشركات. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد 90.

15-حسين مصطفى هلالي. (2005). الغبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية. القاهرة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

16-خالد ,ف. (المرجع السابق).

17-زايري ,و .م .(نفس المرجع.).

18-صالح السحيباني. (أيام 23-24-25 مارس). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية (حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية). الجمهرية اللبنانية. بيروت.

19-ضيافي نوال. (2010). المسؤولية الاجتماعية والموارد البشرية. رسالة ماجستير. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

20-عبد الحفيظ مسكين، سامية بو لعسل. (2016). التجربة السويدية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وآفاق تطبيقها في الجزائر (شركة**H &M**). المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.

21-عسكر الحارثي. (2009). دور الغرف في تعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجاً) .المؤتمر الثاني حول مواطنة الشركات والمسؤولية الاجتماعية. صنعاء: اليمن.

22-عصام توفيق عمر، سحر فتحي مبروك. (2009). مقدمة في المسؤولية الاجتماعية. عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

23-فايز الشعلان. (سبتمبر, 2010). المسؤولية الاجتماعية للشركات. مجلة الوعي الإسلامي بالكويت، العدد 532.

24-فضالة خالد. (2019). دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية (دراسة جالة بنك البركة الجزائر). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محند أو الحاج.

25-فؤاد محمد حسين حسن الحمدي. (2014). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك. اطروحة دكتوراه. اليمن، فلسفة في إدارة الأعمال، صنعاء: جامعة المستنصرة.

26-ليث الربيعي. (2010). أخلاقيات التسويق...والمسؤولية الاجتماعية. المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية. اليمن: جامعة عدن.

27-محمد الصيرفي. (المرجع السابق).

28-مقدم وهيبة. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة مؤسسات الغرب الجزائري). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير: جامعة وهران.

29-مقدم وهيبة. (المرجع السابق).

30-مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح. (2011). دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات. الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع...ورهانات المستقبل. الجزائر: المركز الجامعي بغرداية.

31-نعمة عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي. (2008). قراءات في الفكر الإداري المعاصر. عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

32-**(نفس المرجع)**.

33-نهال المغربل، ياسمين فؤاد. (2008). المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر (بعض التجارب الدولية). ورقة عمل رقم 138. مصر، الاسكندرية: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

34-هاني الحوارني. (2005). مسؤولية المؤسسات الاجتماعية في التجربة العالمية. عمان، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات.

35-وهيبة مقدم، بلقاسم زايري. (بلا تاريخ). الشركات الاجتماعية للشركات: أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية. الجزائر: جامعة وهران.

36-وهيبة مقدم، بلقاسم زايري. (المرجع السابق).

37-يدوي ,م .ع **.(2000)** .المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع .الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.